الإجابة النموذجية للسؤال المطروح في مقياس

"رسم السياسات وصنع القرار"

الفئة المستهدفة: السنة الثانية جذع مشترك

السداسي الثاني/ ماي 2025

أجب عن سؤال واحد

س1: كيف تتأثر عملية رسم السياسات حينما تتوزع قوة اتخاذ القرار بين جماعات الضغط والجهات الرسمية الحكومية؟

س2: كلما اتسعت دائرة المشاركة في رسم السياسة وصنع القرار، كلما كشف ذلك عن تطور حقيقي في آداء النظام السياسي نحو الديمقراطية، وبالتالي فإن احتمالات النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية.

المطلوب: دعم إجابتك في ثنايا مناقشتك للفكرة في نص السؤال بخطة منهجية منظمة

ج1:

تعد السياسة العامة نتاج التفاعلات السياسية القائمة حسب ما يظهر في نص السؤال بين فاعلين اثنين (جماعات الضغط من جهة والجهات الرسمية الحكومية من جهة أخرى) ولكل واحد منهما تأثيراته على العملية السياسية وتمثل الفواعل السياسية في العموم الجهات السياسة المتكونة من مجموع الأفراد والجماعات المشاركة في رسم السياسة العامة بصورة مباشرة كما أوضحنا في محاضرات المقياس ، ومن منطلق أن كل التظم السياسية لديها هذا التصنيف والتوزيع للفواعل المذكورة إلا أن دور هذه الفواعل يختلف حسب التموقع والتواجد وحسب درجة الثقافة السياسية السائدة وطبيعة الأنظمة السياسية ونمط انتقال السلطة المتحكم في السياسات.

ومن أجل تقديم إجابات أولية للتساؤل المثار في نص السؤال يمكن التقيد بالخطة التالية:

المحور الأول- إعادة الرجوع إلى المطلوب من السؤال وإعادة طرح محتواه وهو ما سيسهل عملية التحليل (ثلاث3ن6)ط

المحور الثاني- إبراز المفاهيم الرئيسية الواردة في الموضوع (ثلاث نقاط 03)

المحور الثالث- إبراز موقع الفواعل السياسية في النظم السياسية ودورها في رسم السياسات وصناعة القرار: (عشر نقاط 10)

1 تصنيف الأنظمة السياسية ( معيار التصنيف)

(الأنظمة الديمقراطية – الأنظمة الاستبدادية- الانظمة المغلقة والأنظمة المفتوحة.....

2 درجة وطبيعة التأثير

أولا – الإشكالية المطروحة: كيف تتأثر عملية رسم السياسة العامة عندما تتوزع قوة اتخاذ القرار بين جماعات الضغط والجهات الرسمية الحكومية؟

ثانيا- المفاهيم الواردة في الموضوع:

- مفهوم القرار: عملية ذهنية يسلكها صانع ومتخذ القرار لاختيار مسار معين من بين عدة بدائل ممكنة

- مفهوم القوة: هي نظرية في العلوم السياسية وتدعي ان توزيع القوة والمصالح الوطنية أو التغييرات في تلك التوزيعات هي من المسببات المؤدية إما للحرب وإما للسلم والاستقرار.

- مفهوم الجهات الرسمية الحكومية: وهي الفواعل الرسمية في جهاز الدولة والتي تحتل المراكز السياسية العليا في عملية رسم وصنع السياسة العامة انطلاقا من الصلاحيات التي تمنحها لها القوانين، إذ أن مساهماتها في صياغة السياسة العامة إنما تكون من موقع قانوني ودستوري.

- مفهوم جماعات الضغط: وهي جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات مشتركة، حيث يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة أو غرض وتسعى من خلاله للتأثير في السياسات العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها. وتمارس جماعات الضغط دورها في السياسة العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسة العامة ومراقبة تنفيذ تلك السياسات المنتهجة في النظام السياسي. ويمكن الإشارة هنا إلى عمل الأحزاب الساسية وجماعات الثروة والمال والحركات الاجتماعية وحتى الرأي العام ووسائل الإعلام.

ثالثا- إبراز موقع الفواعل السياسية في النظم السياسية ودورها في رسم السياسات وصناعة القرار

ينحصر دور الجهات الرسمية الحكومية في أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي الإداريين الآخرين من العملين في أجهزة الحكومة الذين يساهمون في اتخاذ القرارات والذين يقومون بتنفيذ السياسات العامة بطرق ودرجات متفاوتة. وبناءا عليه يمكن تقسيم هذه الجهات الرسمية إلى الآتي:

**- السلطة التشريعية:**

إذا ما تم النظر إلى السلطة التشريعية في أي نظام من الأنظمة من الناحية القانونية والدستورية على أنها هي الممثل لإرادة الشعب، فإن ذلك يعني أنها هي السلطة المختصة التي يجب أن تمتلك القوة والصلاحية في التشريع وإصدار القوانين العامة. وإذا ما تم النظر إلى السياسة العامة من جهة أخرى على أنها تشكل في الأخير مجموع هذه التشريعات والقوانين، فإن ذلك ليبرز بشكل واضح الدور المحوري الذي تمارسه سلطة التشريع في عملية صنع السياسات على صعيد مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول والنظم السياسية المختلفة. لكن التفاوت في الثقافات السياسة من جهة والتباين في كيفية تشكيل سلطات التشريع داخل الأنظمة من جهة أخرى كلها عوامل تدفع باتجاه التأثير في السياسات العامة وتجعل عملية التشريع تسلك مسارات متغايرة.

**- السلطة التنفيذية:**

يختلف أيضا دور السلطة التنفيذية في رسم السياسات العامة وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسة وفي ثقافاتها السياسية التي تساهم بشكل كبير في صياغة معالم السياسة العامة التي تصقل بدورها بمجموعة السلوكات والتوجهات السياسية المفروضة من قبل النظام السياسي. وبالفعل تشهد السياسات الحالية خاصة في النظم السياسية المغلقة هذا النوع من التغول والاستحواذ على السلطة بسبب الاعتماد بشكل كبير على القيادات السياسية التي تجمع بين صلاحيات التنفيذ والتشريع في الوقت نفسه بسب التداخل في الوظائف دون تكاملها كما في الكثير من دول العالم التي تسيطر نظمها بالتحالف مع جماعات الضغط والمصالح واللوبيات التي تبحث في المزيد نحو امتلاك الثروة والمال دون إعطاء أدنى اعتبار للتطلعات المجتمعية وللحيلولة دون تعطيل بعض المشاريع والبرامج من قبل تكوينات المجتمع المدني المتضررة من مخرجات العملية السياسة. وهي بالفعل مرحلة "الهيمنة التنفيذية كما أطلق عليها والتي تكون فيها فعالية الحكومة التنفيذية معتمدة كليا على السلطة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات العامة.

- **السلطة القضائية:**

تلعب الهيئات القضائية دورا تمثيليا للسلطة القضائية التي تضطلع بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية المستمدة من روح دساتير الدول ونضمها. كما يعد وجودها خاصة إذا ما كانت ذا طابع استقلالي غاية لابد منها في حماية وضمانة العمليات السياسية ومقصدا لا يتأتى إلا عن طريق حياد القانون وعدم تحيز هيئاته و محاكمه التي تقوم بإصدار الأحكام في المخالفات المرتكبة بحق الأشخاص والفصل في المنازعات. وعموما للقضاء الدور المحوري في مراقبة وبناء وتقييم السياسات وتماثلها مع الدستور.

- **الهيائات الإدارية:**

يظهر دور البيروقراطية في صياغة ومناقشة السياسات العامة وعلى الرغم من النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة وتخصصه فقط في التنفيذ. إلا أن الواقع وفي كل النظم السياسية تأتي البيروقراطية لتكمل حلقة التأثير وذلك لامتلاكها الإدارة والمعلومة الهامة والكافية عن السياسة وعن المشاهد السياسية نتيجة مشاركتها في تنفيذ السياسات عمليا.

أما جماعات الضغط فتسعى للتأثير في السياسات العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها. وتمارس جماعات الضغط دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها، ولها في ذلك وسائل عدة ذلك من خلال دورها في التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية فبالنسبة لدورها في إطار السلطة التشريعية، تعمل تلك الجماعات على تقديم المعلومات الفنية- ، التي قد تغير من تقدير الأمور وتوجيه السياسة التشريعية لصالح أهداف هذه الجماعات ، وقد تسمح المؤسسة التشريعية لجماعات الضغط بان تقرر ما تطرحه مباشرة أمام لجان البرلمان أثناء مناقشة

محاور السياسة العامة ...كذلك تعمل تلك الجماعات على تأييد مرشحين معينين في الانتخابات أو معارضة إعادة انتخابهم. والأمثلة كثيرة خاصة ما يتعلق بالجماعات المصلحية كجماعات الثروة والمال وجماعات أرباب العمل والمجموعات الاقتصادية المؤثرة.
من خلال إمتلاكها ل لأدوات الفنية اللازمة لأعداد اقتراح مشروع التشريع، ويأتي أيضا بروز الأحزاب السياسية والتي يختلف دورها من نظام إلى نظام سياسي آخر وبروز دورها كوسائط اتصال في الحملات الانتخابية من قبل الأحزاب و المترشحين والدور – الكبير الذي تلعبه هده الوسائل في اختيار الشخصيات السياسية مع بروز كذلك مستشاري الاتصال لدى السياسيين. من خلال الضغوطات الاجتماعية والسياسية التي تمارسها على الجهاز الحكومي انطلاقا من القوة التي تمتلكها، و ليس من خلال الصلاحيات التي تتمتع بها.

ج2: المطلوب من الطالب أيضا في الإجابة عن السؤال الثاني، إحترام خطوات الإجابة المنهجية التي تم الإشارة إليها في الإجابة عن السؤال الأول. والمطلوب هو التمعن في نص السؤال المطروح ولان فهم السؤال بشكل جيد يمكن أن يساعد على تقديم إجابات معقولة.
إذن يجب اتباع نفس الخطوات في الإجابة عن هذا السؤال طالما أنه سؤال تحليلي.

- التقديم
- عرض التساؤل المحوري الذي يفرضه الموضوع
- عرض المفاهيم الواردة في نص السؤال
- الإجابات الأولية الممكنة للتساؤلات المثارة والتي تفرضها طبيعة الفرضية التالية:

"كلما اتسعت دائرة المشاركة في رسم السياسة وصنع القرار، كلما كشف ذلك عن تطور حقيقي في آداء النظام السياسي نحو الديمقراطية، وبالتالي فإن احتمالات النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية. " والإجابة المنطقية والمعقولة تنطلق من ضرورة إبراز المتغيرات المستقلة لأنها هي مفتاح الإجابة. وموضوع المشاركة هو الذي يؤدي في الأخير إلى الكشف عن درجة تموقع الديمقراطية في النظم السياسية. والكشف عن طبيعة القرارات المتخذة في دائرة حركية الأنظمة السياسية المختلفة.
فاعلية القرارات خاصة في النظم الديمقراطية مرهون باتساع داءرة المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرسم وغير ذلك،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،